Statement Issued by the Syrian NGO Alliance (SNA)

On the Lifting of Sanctions Imposed on Syria under the "Caesar Syria Civilian Protection Act"

The Syrian NGO Alliance (SNA) welcomes the inclusion of the repeal of the Caesar Act in the National Defense Authorization Act (NDAA) approved by the U.S. House of Representatives on December 2025 ,10. SNA views this as an important step toward supporting Syria's economic and social recovery, pending completion of the legislative process and approval by the U.S. Senate. This decision marks a key moment in the country's path toward recovery and rebuilding.

The Caesar Act was introduced in a different political and economic context and initially aimed to protect civilians, support the resilience of the Syrian people, and limit violations by the Assad regime and its affiliates. However, following the fall of the Assad regime on December 2024 ,8, and Syria's transition into a new phase focused on recovery and rebuilding institutions, it has become necessary to reassess these measures. Over time, excessive compliance with the sanctions caused their impact to extend beyond their intended targets, placing a heavy burden on civilians, limiting job opportunities, disrupting humanitarian response, and constraining the work of civil society and national institutions.

The repeal of the Act opens new opportunities for citizens and institutions by removing barriers to economic activity, services, and recovery efforts. It creates space for renewed economic openness, increased investment, and job creation, and strengthens society's ability to address the economic, social, and humanitarian challenges left by years of conflict.

Since the beginning of this new phase, SNA has advocated for lifting the Act based on the country's political transformation and on field and technical assessments showing its negative effects on key sectors and on the ability of national organizations to carry out their work. Today, this step offers a real opportunity to improve economic and social stability and to enable institutions to operate more effectively.

SNA recognizes ongoing international efforts to pursue accountability for war crimes and emphasizes that lifting sanctions must go hand in hand with strengthening transitional justice and protecting the rights of Syrian society. In this context, SNA reaffirms its commitment to working with local and international partners to ensure that this decision leads to real change on the ground. It calls for clear and swift executive steps to complete sanctions lifting, including updated regulations and clear guidance for financial institutions and relevant actors, to ensure restrictions are effectively removed in practice. SNA also stresses the importance of directing international support toward economic recovery and essential services, and of empowering national institutions and civil society to play a leading role in this phase, so that this development results in tangible and lasting improvements in the lives of Syrians.

دمشق | 15 كانون الثاني 2025

بيان صادر عن تحالف المنظمات السورية غير الحكومية

إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا بموجب "قانون حماية المدنيين السوريين" المعروف باسم قانون قيصر

رحّب تحالف المنظمات السورية غير الحكومية بتضمين إلغاء قانون قيصر في مشروع قانون تفويض الدفاع الوطني (NDAA) الذي أقرّه مجلس النواب الأمريكي في ١٠ كانون الأول، معتبراً هذه الخطوة تطوراً مهماً في دعم التعافي الاقتصادي والاجتماعي في سوريا، بانتظار استكمال الإجراءات التشريعية ومصادقة مجلس الشيوخ. ويأتي هذا القرار أيضاً كخطوة محورية في مسار إعادة البناء والتعافي الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. وقد شكّل القانون في مرحلته الأولى إحدى الأدوات التي اعتمدها المجتمع الدولي لدعم صمود الشعب السوري وحماية المدنيين، والحدّ من الانتهاكات التي ارتكبها نظام الأسد والجهات التابعة له. ومع الانتقال إلى مرحلة جديدة تقوم على التعافي وإعادة بناء المؤسسات بعد ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، أصبح من الضروري إعادة النظر في استمرار هذه الإجراءات وإلغاء القيود التي تعيق تقدم المجتمع السوري. ويتيح هذا القرار اليوم آفاقاً أوسع أمام المواطنين والمؤسسات الوطنية، ويمنح المجتمع فرصة لتعزيز قدرته على النهوض ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي خلّفتها السنوات الماضية.

كان القانون مفروضاً ضمن سياق سياسي واقتصادي سابق، ورغم أن جوهر العقوبات استهدف شخصيات من نظام الأسد والدول والجهات التي تعاونت معه، إلا أن الامتثال المفرط لهذه العقوبات جعل أثرها يتعدّى نطاقها المقصود، فتوسّع الضرر ليطال قطاعات واسعة من حياة السوريين، ويعرقل فرص العمل والاستجابة الإنسانية، ويقيد قدرة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية على أداء مهامها. لقد تحوّل الأثر الاقتصادي للعقوبات من كونه موجهاً ضد عناصر النظام البائد إلى عبء واقعي على المواطنين، وهو ما زاد الحاجة إلى إعادة تقييمها وإلغائها في المرحلة الجديدة.

لقد عمل التحالف منذ بداية المرحلة الجديدة على المناصرة الجادة لإلغاء القانون، مستنداً إلى التغيير السياسي الجذري الذي شهدته البلاد، إضافةً إلى تقييمات ميدانية وفنية أظهرت أثره السلبي على مختلف قطاعات الحياة الأساسية وعلى قدرة المنظمات الوطنية على أداء دورها الحيوي. إن إلغاء القانون اليوم يمثل فرصة حقيقية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ورفع القيود عن المبادرات الإنتاجية والخدمية، وتمكين المؤسسات من العمل بكفاءة أكبر. كما يهيئ القرار البيئة لإعادة الانفتاح الاقتصادي، وتحفيز الاستثمار، وزيادة فرص العمل، بما ينعكس إيجابياً على حياة المواطنين.

ويثمّن التحالف الجهود الدولية المستمرة في ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والأجسام المتورطة فيها، ويتطلع قدماً إلى المرحلة المقبلة بما يشمله ذلك من تعزيز مسار العدالة الانتقالية وضمان حقوق المجتمع السوري. كما يبرز الدور المهم للمجتمع المدني في المساهمة بتطوير صيغ مناسبة لتعزيز مسار المساءلة، وتمكين المؤسسات الوطنية والشركاء الدوليين من أداء دورهم في هذا السياق.

ويؤكد التحالف التزامه بالعمل مع جميع الشركاء المحليين والدوليين لضمان استثمار هذا القرار بشكل فعّال. كما يدعو إلى استكمال رفع العقوبات عبر خطوات تنفيذية واضحة وسريعة، بما يشمل تحديث الأطر التنظيمية ذات الصلة، وإصدار إرشادات واضحة وملزمة للجهات الفاعلة والمؤسسات المالية، بما يضمن إزالة القيود عملياً على أرض الواقع. ويشدد التحالف على أهمية توجيه الدعم الدولي نحو التعافي الاقتصادي والخدمات الأساسية، وتمكين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني من الاضطلاع بدور قيادي في هذه المرحلة، بما يضمن ترجمة هذا التطور إلى تحسّن ملموس ومستدام في حياة السوريين، وتعزيز أسس التنمية المستدامة وحماية مصالح المواطنين.